

الحرية بين الشورى والديمقراطية

بقلم الدكتور على أحمد مدكور

المركز التربوي - جامعة القاهرة

لقد فطر الله الإنسان على الحرية . فالحرية فطرة فى الطبيعة الإنسانية .
فقاله - سبحانه - خلق الإنسان حراً ، لأنه جعله مسؤولاً عن تنفيذ منهجه
فى الأرض . فالإنسان حر لأنه مسؤول . فالحرية تستتبع المسؤولية ،
والمسؤولية تستلزم الحرية . فنشاط الإنسان المسلم كله حر ، وهو كله عبادة
لله ، طالما كان هذا النشاط حركة واحدة موجهة نحو هذه الغاية .

ومعنى كون الحرية فطرة فطر الله الإنسان عليها ، أنها ليست مجرد
منحة يمنحها النظام الاجتماعى للإنسان ، أو يمنعها عنه ، وإنما هى قيمة
غريزية غرزها الله فى خلق الإنسان حين خلقه . ويعبر عن هذا المعنى قول
عمر بن الخطاب رضى الله عنه : " متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم
أمهاتهم أحراراً ؟ " .

فالحرية حاجة أساسية من حاجات النفس لا بد من إشباعها ، وهى حق
من حقوق الإنسان لا بد من ممارستها . فلا عجب - إذن أن ينحرف سلوك
الإنسان ويسوء عمله ، وتهبط أخلاقه ، ويتدهور حال مجتمعه كله ، إذا
حوصر ومنع من ممارسة حريته ، أو إذا انفلت فى ممارستها دون ضبط
أو تنظيم وفق معايير المنهج الإلهى .

والحرية مظاهر كثيرة فى المجتمع المتحضر الإسلامى :

فهناك حرية النصيح والإرشاد ، وإبداء الرأى ، والنقد والتقويم . والأصل
فى ذلك قول الرسول عليه الصلاة والسلام ، وهو من جوامع الكلم : " الدين
النصيحة " ، قالوا : لمن يارسول الله ؟ قال : لله ، ولرسوله ، ولأئمة
المسلمين ، وعامتهم " (رواه البخارى ومسلم) . ويتمثل ذلك - واقعياً -
فى قول الأعرابى لعمر - رضى الله عنه - : " والله لو وجدنا فيك اعوجاجاً
لقومناه بسيفنا " ، وفى رد الفاروق عليه بقوله : " الحمد لله الذى جعل فى

أمة محمد صلى الله عليه وسلم من يقوم اعوجاج عمر بسيفه " .
وهناك حرية التملك والكسب عن طريق السبل المشروعة . ومادام المسلم
يؤدى حق ماله ، فلا سبيل لأحد عليه . والأصل فى ذلك قول الله تعالى : "
للرجال نصيب مما اكتسبوا ، وللنساء نصيب مما اكتسبن " (النساء : ٣٢) ،
" للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون ، وللنساء نصيب مما ترك الوالدان
والأقربون " (النساء : ٧) ، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم : " كل
المسلم على المسلم حرام : دمه ، وماله ، وعرضه .

وهناك حرية العمل والكسب فى الأرض التى ولد فيها - أو الهجرة فى
أرض الله الواسعة : " هو الذى جعل لكم الأرض ذلولا ، فامشوا فى مناكبها
، وكلوا من رزقه " (الملك : ١٥) . فإذا كانت حرية المسلم فى العمل
والكسب مكفولة له فى أرض الله الواسعة ، فإن ذلك مكفول له من باب
أولى فى كل أرض تحكم الإسلام فى شؤون حياتها ، لا يمنعه من ذلك
حاكم ، ولا قانون ، ولا يحتاج إلى إذن أو رخصة ، فأصرة العقيدة تغنى
الإنسان المسلم عن كل هذا .

وهناك حرية التفكير والاختيار فى كل شئ ... حتى فى العقيدة : " وقل
الحق من ربكم ، فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر " (الكهف : ٢٩) .
ويتصل بحرية التفكير والاختيار ، حرية العقيدة . والأصل فى
هذا قول الله تعالى : " لا إكراه فى الدين ، قد تبين الرشد من الغى "
(البقرة : ٢٥٦) فالإسلام لا يفرض نفسه بالإكراه من أى نوع ، فلا إكراه
ماديا ولا إكراه معنويا ، ولا إكراه عقليا . إن كل ما على المسلمين هو
الجهاد حتى يوصلوا فكرة الإسلام واضحة ناصعة مفصلة لغير المسلمين فى
أى مكان . وعلى هؤلاء أن يتدبروها ويفهموها ، فمن شاء منهم فليؤمن ،
ومن شاء فليبق على ما هو عليه ، وهو آمن بشرط ألا يعوق المسلمين عن
نشر دينهم : " ولو شاء ربك لآمن من فى الأرض كلهم جميعا ، أفأنت تكره

الناس حتى يكونوا مؤمنين ؟ " (يونس : ١٠٠) .

والإسلام يسير فى هذا مع مقتضى فكرته عن فطرة الإنسان على الإيمان بالله وحده . فالإنسان غير المسلم الذى تصل إليه فكرة الإسلام واضحة جلية دون ضغوط أو حصار أو رفض قائم على مقدرات سابقة ، لابد أن يعود إلى فطرته السليمة التى فطر الله الناس عليها ، لكن الإسلام يريد أن يعود إلى الله بارادته الحرة الواعية .. فهذا هو الطريق الوحيد الذى يستوجب المسؤولية .

وهناك الحرية السياسية المنضبطة وفقا لمعايير نظام الشورى فى الإسلام . وهذا ما نفصل القول فيه فيما يلى :

بين الشورى والديمقراطية :

أن مفهوم الشورى فى الإسلام هو أحد العوامل المنظمة لحركة الإنسان الحرة فى الحياة . ولقد احتدم النقاش بين كتابنا الإسلاميين منذ زمن طويل حول أوجه الشبه والخلاف بين مصطلح " الشورى " فى النظام الإسلامى ، ومصطلح " الديمقراطية " فى النظام الغربى الحالى . وكان الصراع بين كثرة - فى حالة دفاع عن النفس - يحاولون أن يوجدوا لكل عنوان براق فى الحياة الغربية مثيلا فى الإسلام ، عن طريق عقد مقارنات شكلية لا تبدأ من الأصول والبنى التحتية التى تقوم عليها النظريات الحضارية ومصطلحاتها الخاصة . وغالبية هذا الفريق من المثقفين فى العالم الإسلامى الذين يعيشون فى إطار المنظومة الحضارية الغربية ، وداخل مصطلحاتها ، ولا يتصورون أن يتم العيش إلا بما نشأوا عليه .

وعلى الطرف الآخر يقف هؤلاء الذين يرون أننا يجب أن نختار مصطلحاتنا بالشكل الذى يساعدنا على تأكيد هويتنا ، واسترجاع خصوصية حضارتنا المؤسسة على منهجية الإسلام ونظامه العام . وأصحاب هذا رأى الثانى يقيمون حجتهم من منطلقين متكاملين :

المنطلق الأول : هو منطلق ربانى ، يرى أن الإسلام هو منهج الله للكون ، وهو نظام متكامل لا يحتاج إلى " قطع غيار " من خارجه : " ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم ، قل : إن هدى الله هو الهدى ، ولئن اتبعت أهواءهم بعد الذى جاءك من العلم مالك من الله من ولى ولا نصير " (البقرة : ١٢٠) .

والمنطلق الثانى : هو منطلق عقلى وعلمى . وهذا المنطلق يرى - كما يقول الأستاذ محسن عبد الحميد : " أن من القضايا المسلمة فى الدراسات الإنسانية الحديثة أن المصطلح الحضارى يعبر تمام التعبير عن منظومته الحضارية ، ويأخذ مفهومه من جميع الجزئيات المترابطة التى يشكل نسيجها الباطن . ولذلك فهو جزء لا يتجزأ من تلك المنظومة . وإخراج مصطلح ما من منظومته ، واستعماله منفردا فى منظومة حضارية أخرى ، يؤدى إلى التداخل فى المفاهيم ، وزعزعة المنطق الداخلى فيها . ومن هنا فإن تصورنا لا يكون سديدا للمصطلحات إلا إذا فهمناها من خلال تطورها الحضارى داخل منظوماتها وأنماطها " .

" ولا شك أن كل حضارة لابد أن تكون لها " نظرية حضارية " أو أيديولوجية عامة أو " مذهبية " ذات منطلقات محددة مترابطة . وهذه النظرية الحضارية لا تتضح قط إلا من خلال مصطلحاتها ، فهى ومصطلحاتها متلازمتان ، لا تنفصلان ، إلا إذا أردنا تفكيك تلك الحضارة وتغيير خط سيرها وبنائها من جديد " (١) .

إن هذه القاعدة لم تكن ذات خطورة يوما ما كما هى الآن ، وفى هذا العصر بالذات تقدمت فيه وسائل المواصلات والاتصالات إلى حد جعل

(١) محسن عبد الحميد : " الفروق الجوهرية بين نظام الشورى ومصطلح الديمقراطية "

الشرق الأوسط ، العدد رقم ٢٣٠٥ .

النظريات والمذاهب الحضارية تتشابه ، والينابيع تختلط ، وعليه فإن التفاهم بين هذه الأصول والنظريات الحضارية لا يمكن أن يتم إلا على أساس الوضوح التام فى استعمال المصطلحات فى كل منها .

إن التطور الحضارى إذا أسس على الخلط بين عدد من المصطلحات المنتمية إلى نظم حضارية متباينة فى أصولها وتطورها التاريخى ، فإنه يصاب بالاضطراب الشديد فى الفكر والممارسة ، كما يفقد التوازن ، وتزعزع حركته وتدور فى حلقة مفرغة ، ويفقد الاتجاه الصحيح صوب الهدف المرغوب .

وتأسيسا على القاعدة السابقة ، فإن القول بأن " الديمقراطية " فى النظام الغربى هى " الشورى " فى النظام الإسلامى ، أو أنه من الممكن استخدام مصطلح " ديمقراطية " بإضافته إلى الإسلام ، كأن نقول : " ديمقراطية الإسلام " يعتبر تسطيحا شديدا للموضوع ، وتعميما غامضا يحتاج إلى مقارنة موضوعية شاملة للأصول والبنى التحتية للنظم ولكل جزئياتها ، لأنه يقطع المصطلح الحضارى من نظامه ويضعه بمقابلة مصطلح حضارى آخر ، دون اعتبار لأصول النظام فى كل منهما ، ودون الالتفات إلى دراسة الجزئيات المترابطة التى يجمع بينها منطلق واحد داخل كل نظام . ومقارنة " الشورى " فى النظام الإسلامى و " الديمقراطية " فى النظم الأخرى ، تظهر لنا فروقا جوهرية سبعة : الفرق الأول هو أن النظام الإسلامى نظام ربانى من صنع الله ، فهو يقوم على أساس أن الحاكمية لله وحده ، فهو المشرع وحده دون البشر . أما النظم الأخرى ، ومنها تلك التى يمثل مصطلح " الديمقراطية " جزءا فى بنائها الحضارى فهى من صنع البشر ، وتقوم على أساس أن الحاكمية للإنسان ، فالإنسان هو الذى يشرع لنفسه بنفسه ، وتبعا لهذا فإن التشريعات والقيم فى أصولها وفروعها فى النظام الديمقراطى هى من صنع الإنسان . فالنظام العام الذى ينبثق منه مصطلح

الديمقراطية هو النظام العلمانى الذى يفصل الدين عن المجتمع والدولة . ومن ثم فالنظام الإسلامى لا يلتقى مع هذه النظم ، لأنهما يقومان على قاعدتين متناقضتين فى الأصل .

النزعة ، الذى ينظر إلى العالم على أنه وحدة متكاملة ، ويرمى إلى ضم البشرية وقيادتها تحت لوائه متساوية متآخية متكاملة . كما ينظر إلى الإنسانية على أنها وحدة فى الجنس ، والطبيعة ، والنشأة : " ومما أرسلناك إلا رحمة للعالمين " (الإنبياء : ١٠٧) ، " إن هو إلا ذكر للعالمين " (التكوين : ٢٧) .

" ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو فى الآخرة من الخاسرين " (آل عمران : ٨٥) .

أما " الديمقراطية " فهو حكم الشعب نفسه بنفسه . وكلمة " شعب " أو " أمة " هنا فى هذا النظام تعنى شعباً محصوراً فى حدود معينة ، فى إقليم معين . تجمع بين أبنائه أوأصر اللغة والجنس والعادات والتقاليد والمنطقة الجغرافية ... إلى آخره . أى أن فكرة الديمقراطية مقترنة بالوطنية والقومية والعنصرية . وليس الإسلام كذلك ، فلأنه ربانى وعالمى فإن " الأمة " فى الإسلام يرتبط أبنائها برباط واحد ، هو رباط العقيدة والسير وفق منهج الله ، فكل من اعتنق الإسلام وسار وفق منهجه فى الحياة ، فهو عضو فى أمة الإسلام بصرف النظر عن جنسه أو لونه أو وطنه : " يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وإنثى ، وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ، أن أكرمكم عند الله أتقاكم " (الحجرات : ١٣) .

ولأن " الشورى " هى جزئية فى نظام ربانى ، عالمى ، فهى إذن جزئية فى نظام يقوم على مبادئ وقيم ومعايير ثابتة وغير قابلة للتغيير أو التناقض .

وهو نظام يقوم على الإيمان بوحدة الإنسانية ، ووحدة الكون ، ووحدة

المصير : " ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ، ولكن ليبلوكم فى ما آتاكم ، فاستبقوا الخيرات ، إلى الله مرجعكم جميعا فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون " (المائدة : ٤٨) .

أما " الديمقراطية " فهي جزئية فى نظم بشرية وقومية ومحلية ، تحمل طابع البشر من الثبات والتغير ، والنقص والكمال ، والخطأ والصواب . ولكون النظام الإسلامى من عند الله ، فهو كامل لا يأتیه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وإدخال أى عنصر غريب فيه يؤدى إلى سوء فهمه والانحراف عن مقصده .

والفرق الثالث هو أن النظام الديمقراطى يقوم على مبدأ " الأكثرية " ، فالحزب الذى يحصل على أعلى نسبة من الناخبين هو الذى يحكم . والرأى الذى يفوز بأعلى الأصوات هو الذى يحترم ، والمرشح الذى يؤيده غالبية الناس هو الذى يصل إلى المجالس النيابية ... وهكذا . ولا شك أن الأمر كله فى النهاية مرهون بتأثير القوى الاقتصادية والسياسية وجماعات الضغط المختلفة على توجيه الرأى العام إلى الوجهة التى يرغبونها .

أما نظام الشورى فهو - على العكس من ذلك - لا يتبع نظام " الأكثرية " لو كانت على ضلال . فالشريعة - القرآن والسنة - هى المعيار سواء تبعها الأكثرية أم الأقلية . فالأكثرية ليست حجة ، فإن أكثر الناس غالبا على ضلال والله يقول : " وإن تطع أكثر من فى الأرض يضلوك عن سبيل الله " (الأنعام : ١٦) ، ويقول : " وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين " (يوسف : ١٠٣) .

فالحق المتمثل فى شريعة الله هو المعيار ، وليس كثرة الناس ، فالرجال تعرف بالحق ، والحق لا يعرف بالرجال . والمسلمون فى المجتمع القائم على الشورى لا يقدمون واقع الناس على حقيقة دينهم ، وهم ليسوا إمعة يقولون : إن أحسن الناس أحسنا ، وإن أساؤوا أسأنا ، وإن تعامل الناس

بالربا تعاملنا ، وإن كشف الناس العورات كشفت نساؤنا العورات ! لا .. ولكن يتبعون الحق كما تمثل في كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

إن الحق أحق أن يتبع ، والرأى الواحد ، إن كان معه الدليل الساطع ، أولى بالاتباع ، وإن خالف أو أغضب أصحاب ألف رأى ليس معهم دليل صحيح .. وفى ذلك يقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « إن من التمس رضا الله بسخط الناس ، رضى عنه الله ، وأرضى عنه الناس . ومن التمس رضا الناس بسخط الله ، سخط عليه الله ، وأسخط عليه الناس » (رواه الترمذى) .

الفرق الرابع : وهو مترتب على ما سبق - هو أن " الديمقراطية " جزء من نظام يؤمن " بالمواطنة " ويهتم بتربية " المواطن الصالح " . هذا المواطن الذى يتحول - عندما يترك حدود وطنه ومصالح مواطنيه - إلى شخص آخر تتنازعه كل مشاعر الأنانية والقسوة والاستبداد . ويشهد بذلك واقع المستعمرات فى آسيا وأفريقيا فى الماضى والحاضر . أما " الشورى " فهى جزئية فى نظام يؤمن بتربية " الإنسان الصالح " أيا كان موطنه . فالإنسان الصالح هو عنوان الإسلام أينما ذهب ، وحيثما حل ، وهو قدوة الآخرين فى كل مكان . فلا عجب - إذن - إن ساد الإسلام وقاد البشرية نحو التقدم والرقى عندما كان المسلمون - بفكرهم وسلوكهم - قدوة معبرة عن منهج الله فى واقع الأرض .

الفرق الخامس : هو أن أهداف الديمقراطية فى النظم الغربية هى أهداف نفعية خاصة ومتغيرة ، لا تستند إلى قيم أخلاقية وإنسانية عامة وثابتة . فالقرارات الديمقراطية ، قد تهدف إلى تحقيق سعادة شعب أو أمة وإنماء الثروة وكسب عناصر القوة عن طريق الضغوط والمؤامرات واحتلال الأراضى واحتلال العقول بقوة السلاح أو بقوة التآمر أو بهما معا . فالمهم هو تحقيق

الأهداف مهما كانت الوسائل . أما " الشورى " فهي جزئية فى نظام يقوم على أساس الغايات الخلقية للأعمال ، ولهذا فإن الوسائل لتحقيق هذه الغايات لابد وأن تكون مشروعة وفق منهج الله .

فالعلم ضار إذا لم تكن غايته تحقيق النفع للناس جميعا . والحرب دمار إلا إذا كانت غايتها رفع الظلم وتحقيق العدل والأمن والاستقرار لخير الناس جميعا . واكتشاف الذرة خراب إلا إذا كانت تهدف إلى إمداد الناس بالطاقة اللازمة لصناعتهم وزراعتهم وعمارة الأرض من حولهم ... وهكذا كل عمل وكل نشاط إنسانى .

والنتيجة - كما يقول المرحوم الأستاذ سيد قطب - هي " أن أسلوب التفكير الإسلامى القائم على الغايات الخلقية للأعمال ، لا يستطيع الالتقاء بأسلوب التفكير الغربى الحاضر القائم على الغايات النفعية للأخلاق " (١) .

الفرق السادس : أن " الديمقراطية " القائمة على النظم والتشريعات الوضعية تعتبر " التشريع " من حقها ، فهو إحدى سلطاتها الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية . والتشريع الوضعى بهذا الشكل لا يعطى أية ضمانات لحرية الشعب عندما يحتل مقعد السلطة حاكم يضع القوانين ، ويضع المجالس التى تضع القوانين ، وبذلك يصبح الطغيان صورة من صور الديمقراطية . فهذا النظام لا يعطى أى ضمان فعال يحمى الناس من استبدال السلطتين التشريعية والتنفيذية معا ، خاصة إذا اتفقت إرادتهما وقراراتهما على ذلك .

أما " الشورى " فهي جزئية فى نظام حصن المجتمع ضد الطغيان - كما يقول الدكتور توفيق الشاوى - حين جعل التشريع الإسلامى مستقلا فى جوهره عن الدولة .

(١) سيد قطب : العدالة الاجتماعية فى الإسلام : مرجع سابق ، ص ١٩٥ .

ففصل بذلك بين السلطة التشريعية ممثلة في الكتاب والسنة ، وبين السلطة التنفيذية بما فيها السلطة القضائية .

صحيح أن الإسلام يعتبر طاعة السلطة التنفيذية فضيلة مأمورا بها : " يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ، فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله وإلى الرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، ذلك خير وأحسن تأويلا " (النساء : ٥٩) . غير أن هذه الطاعة - كما هو واضح من الآية - معلقة على التزام السلطة التنفيذية بأحكام الشريعة في الكتاب والسنة .

وقد عقد ابن القيم فصلا في " أحكام الموقعين " بعنوان " انتفاء الإيمان بانتفاء الرد " يقول فيه - تفسيرا لقوله تعالى : " فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله وإلى الرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ... " إن الله " جعل هذا الرد من موجبات الإيمان ولوازمه ، فإن انتفى هذا الرد انتفى الإيمان ، ضرورة انتفاء الملزوم لانتهاء لازمه " . ثم يقول " ولو لم يكن في كتاب الله ورسوله بيان حكم ما تنازعوا فيه ، ولو لم يكن كافيا ، لم يأمر بالرد إليه ، إذ من الممتنع أن يأمر تعالى بالرد عند النزاع إلى من لا يوجد عنده فصل النزاع " . (١)

وفى قوله تعالى : فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت وسلموا تسليما " (النساء : ٦٥) ، يقول ابن القيم : " أقسم سبحانه بنفسه على نفى الإيمان عن العباد حتى يحكموا رسول الله في كل ما شجر بينهم من الدقيق والجليل . ولم يكتف في إيمانهم بهذا التحكم بمجرد حتى ينتفى عن صدورهم الحرج والضيق عن قضائه وحكمه ، ولم يكتف منهم أيضا بذلك حتى يسلموا تسليما ، وينقادوا انقيادا . قال تعالى : « وما كان لمؤمن ولا

(١) شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر ، المعروف بأبن قيم الجوزية : أعلام الموقعين عن رب العالمين ج ١ ، بيروت ، دار الجيل ، بدون تاريخ ، ص ٤٩ .

مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم » فأخبر سبحانه أنه ليس لمؤمن أن يختار بعد قضائه وقضاء رسوله ، ومن تخير بعد ذلك فقد ضل ضلالاً مبيناً « (١) .

إن جعل السلطة التشريعية من اختصاص القرآن والسنة ، وجعل السلطة التنفيذية والقضائية من اختصاص الدولة بشرط التزامها بأحكام الشريعة ، أن هذا مؤداه - كما يقول الدكتور محمد طه بدوى - سلخ السلطة التنفيذية عن أشخاص القائمين عليها . لاختضاع ممارستها لدستور مسبق ، هو كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم . ثم يتساءل : أليس هذا بعينه هو مضمون مفهوم الدولة الحديثة التى يدعى الغربيون أنه من ابتداع فكرهم ؟ ! ألا يعنى هذا أن الإسلام هو أول من قدم فى التاريخ صورة للسلطة المنظمة تنظيماً قانونياً يحمى الحريات والحقوق والواجبات ؟ !

الفرق السابع : وهو مترتب على ما سبق - هو أن سلطة الدولة فى الديمقراطية الغربية سلطة مطلقة ، فالدولة هى صاحبة السيادة عن طريق البرلمانات والمجالس النيابية والقوانين التى تضعها أو تلغيها . فالدولة - عن طريق البرلمان - تضع قوانين واجبة النفاذ ، حتى لو كانت منافية للأخلاق ، أو متعارضة مع المصالح الانسانية . فالديمقراطية الغربية - مثلاً - قد تعلن الحرب من أجل سيادة شعب على شعب ، أو الاستيلاء على طرق التجارة وأسواقها ، أو احتكار منابع الطاقة ... إلى آخره . لكن نظام الشورى فى الإسلام لا يعطى للدولة سلطة مطلقة هكذا ، وإنما هى مقيدة بالقوانين الاخلاقية والانسانية التى نصت عليها الشريعة الاسلامية أو « السلطة التشريعية » .

اذن فالدولة لا تستطيع أن تتصرف الا فى حدود هذه القوانين المشروعة فى كتاب الله وسنة رسول صلى الله عليه وسلم . وعلى هذا لا يتطابق نظام الشورى فى الإسلام مع نظام الديمقراطية

(١) المرجع السابق ، ص ٥١ .

الغربية . فليست السيادة للدولة وحدها ، ولا للأمة وحدها ، ولا للقانون وحده ، ولا لرجال الدين وحدهم ، وإنما السيادة فى نظام الشورى الإسلامية تكون على النحو التالى : هى أولا وقبل كل شئ لشريعة الله « السلطة التشريعية » ، ثم للأمة التى ارتضت شريعة الله منهجا ونظاما لها فى الحياة ، ثم للحاكم والدولة (السلطة التنفيذية والقضائية) ، فالحاكم وكل القائمين على السلطة التنفيذية والقضائية ، هم أصحاب سيادة ، طالما أنهم يحكمون وفقاً لمبادئ الشريعة ، ثم وفقا لشروط التعاقد بينهم وبين الأمة أو المحكومين .

لكل ما سبق نقول : ان مضمون مصطلح « الشورى » فى النظام الإسلامى يختلف عن مضمون مصطلح « الديمقراطية » فى النظم الأخرى ، اختلافا جوهريا ، لأن كلا منهما يتبع منظومة حضارية تتناقض مع الأخرى فى المصدر وفى الوسيلة ، وفى الغاية .

ومن ثم ، فاذا أردنا - نحن المسلمين - أن نستعيد هويتنا ، ونسترجع خصوصية حضارتنا ، فعلينا أن نتمسك باستخدام المصطلحات والمفاهيم التى تمثل جزئيات متكاملة مع منهج الله ونظامه العام لحكم الحياة .

فعلى منهج التربية الإسلامية أن يوضح لأبنائه أصول الحكم فى الإسلام على أساس الشورى ، ويوضح لهم صور الحكم التى يمكن أن تقوم على هذه الأصول . ويقارن لهم ذلك بالديمقراطية التى توشك أن تتداعى بسبب أفلاسها فى عالم « القيم » التى يمكن أن تنمو الحياة الانسانية فى ظلها فموا سليما ، وتترقى ترقيا صحيحا . ويقارن ذلك كله بأنظمة الحكم الجماعية التى تقوم على أساس فكرة المادية الجدلية والتطور المادى للتاريخ ، وهى الفكرة التى تناهض طبيعة الفطرة الانسانية ومقتضياتها ، حيث تلغى القيمة الحاسمة لحرية الانسان وارادته فى تغيير الحياة ، وترقية نظمها وقوانينها وعلاقاتها الاجتماعية .